الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن فحص القوائم المالية المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠٢١

تقريـر فحص
القوائم المـالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢١/٣/٣١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت ـ بعد الإطلاع على الطبيعة القانونية لكل قطعة من الأراضي المذكورة (كما ورد بمرفقات الفتوى) ـ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ـ قبل تحويلها إلى شركة مساهمة ـ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة ، وكذا فتوي رقم ١٦٨/١/٧ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ .

وقد أفادت الشركة بردها عن تلك الملاحظة (١) " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة.

كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢١/٣/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

ويرتبط بذلك :مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المستبعدة من سجلات الأصول بالشركة ضمن أراضي أخرى بناءً على قرارات رئيس مجـلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦ ـ المقام عليها مبنى الشركة الرئيسي ومباني أخرى .

يتعين الإلتزام بالفتاوى المشار إليها والأحكام الصادرة فى هذا الشان وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك ، مع موافاتنا بآخر المستجدات القانونية المشار إليها برد الشركة في هذا الشأن ، مع سرعة تقنين وضع الأراضي المقام عليها مباني الشركة بالقرية الذكية فى ظل ورود خطاب من شركة تنمية القرى الذكية بخصوص ذلك ، وإعادة حساب إهلاك تلك المباني بما يتناسب مع الوضع القانوني لها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- تجدر الإشارة بإن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة.
- بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية وحيث أن إدارة الشركة تؤكد ان الأراضي المُشار إليها مملوكة لها.
- بالنسبة لمبنى الخدمات بالقرية الذكية فإن الإجتماعات والمخاطبات مازالت مستمرة بين الشركتين وآخرها بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢١ ، ١٥ فبراير ٢٠٢١ ، ١٦ يونيو ٢٠٢١ وقد تم موافاة المسئولين بشركة القرى الذكية بكافة المطالبات والفواتير محل الخلاف بتاريخ ٢٠٢١/٧/٧ وفى انتظار رد شركة القرى الذكية لتسوية كافة الخلافات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

تم إضافة نحو ١٤,٨٠ مليون جنيه لحساب الأراضي ـ بالخطأ ـ قيمة أرض مشتراه خلال شهر مارس ٢٠٢١ لإقامة سنترال بمدينة مستقبل سيتي ـ بالقاهرة الجديدة ـ بالرغم من تضمن البند (١٣) من عقد الشراء "الا تنتقل ملكية الأرض إلى الشركة إلا بعد إتمام نسبة ٨٠% من مشروع السنترال " ، كما تضمن العقد أن مدة إنشاء السنترال خمس سنوات .

١ـ الوارد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

يتعين إستبعاد قيمة الأرض من حساب الأصول الثابتة وإدراجها ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم عمل التسويات اللازمة بإستبعاد قطعة الأرض المشار إليها من حساب الأراضى بالأصول الثابتة و إدراجها ضمن حسابات مشروعات تحت التنفيذ خلال شهر مايو ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ١٤٩,٣ مليون جنيه (٢) قيمة اصول دخلت الخدمة ولم يتم اضافتها لحساب وسجلات الاصول الثابتة ، كما لم يتم حساب اهلاك عنها بالرغم من التشغيل ، بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للإستخدام ...إلخ" ،الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي العلم بإنه يتم رسملة الأصول بعد إستيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وإنتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم تجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة وإستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية تمهيداً لرسملتها ، كما أنه يتم التنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة بشكل دورى.وسوف يراعى إتمام ذلك بشكل افضل لتلافى ذلك مستقبلاً وسوف يتم رسملة الأصول التى تم دخولها الخدمة خلال الربع الثانى عام ٢٠٢١ .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

تضمنت حسابات الاصول الثابتة نحو ٥٤,٦٣ مليون جنيه - بقطاع الديوان العام (٣)- قيمة عقود تضمنت مبالغ تخص شركات تابعة للشركة .

يتعين إجراء التصويب اللأزم وتحميل الشركات التابعة بنصيبها من تلك الأصول ومراعاة الأثر علي الحسابات المختصة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي العلم بإن موقف العقود المشار إليها بالملاحظة هو كالآتي:

رقم العقد	قيمة العقد	موقف العقد
٢٢١/٢٠٢٠/١	٢٧ مليون جنيه	العقد بالكامل يخص الشركة المصرية للإتصالات ومن ثم فلن يتم عمل أي تسويات.
٢٢١/٢٠١٩/١	١٣,٨ مليون جنيه	تم عمل التسويات اللازمة في شهر مارس ٢٠٢١ وقد تم توضيح ذلك لسيادتكم أثناء الفحص.

٢- **نحو ١٥ مليون جنيه بقطاع الديوان العام ،** نحو١٢٧ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧,٣مليون جنيه قيمة عقود دعم فني مدرجة بحساب المشروعات بقطاع المخازن بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها .

٣- نحو٢٧ مليون جنيه قيمة العقد رقم (١/٢٠٢٠/٢٢١) الخاص بتوريد وتحديث تراخيص وبرمجيات (Bmmiddeware Message Braker) ، نحو ١٣,٨ مليون جنيه قيمة المهمات الواردة والخاصة بالعقد رقم (١/٢٠١٩/٢٢١) ، كذا زيادة العقد برقم (١/١/٢٠١٩/٢٢١) والخاص بتوريد وتركيب أجهزة تأمين المعلومات والشبكات علي مسارات الإنترنت (المصرية للإتصالات ٧٠% ، المصرية لنقل البيانات ٢٠% ، أكسيد ١٠ %) ، نحو ٥,٢٧١ مليون جنيه قيمة عقد رقم (١٨/٢٠١٩/٢٢١) الخاص بتجديد تراخيص (Juniper Firewall) وتقديم الدعم الفني ، نحو ٦ مليون جنيه تمثل ٢٥% من العقد رقم (٧/٢٠١٨/٢٢١) المبرم مع شركة سنترا والخاص بتوريد أجهزة لتحديث السعات التخزينية ، نحو ٢,٥٥٥ مليون جنيه قيمة زيادة العقد رقم (١/١/٢٠١٩/٢٢١)الخاص بتطويروزيادة سعات أجهزة تأمين المعلومات والشبكات علي مسارات الإنترنت ، . كما لم يتبين لنا تحميل حسابات الأصول الثابتة بما يخص الشركة المصرية للإتصالات من باقي قيمة العقد رقم (٧/٢٠١٨/٢٢١) والخاصة بكلآ من (الخدمات المهنية ، الدعم الفني ، التدريب)}والبالغ قيمتها نحو ٧,٦ مليون جنيه .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

٢٢١/٢٠١٩/١٨	٥,٢٧ مليون جنيه	تم عمل التسويات اللازمة في شهر إبريل ٢٠٢١ وقد تم توضيح ذلك لسيادتكم أثناء الفحص.
٢٢١/٢٠١٨/٧	٦ مليون جنيه ٧,٦ مليون جنيه	تم عمل التسويات اللازمة في شهر مارس ٢٠٢١ وقد تم توضيح ذلك لسيادتكم أثناء الفحص.
٢٢١/٢٠١٩/١/١	٢,٥ مليون جنيه	تم عمل التسويات اللازمة في شهر مايو ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

لم تقم الشركة بإستبعاد قيمة كلآ من الكوابل النحاسية التي تم سحبها وكذا التي تعذر سحبها (بمعرفة شركة كوين) خلال الربع الأول من العام المالي الحالي من حسابات الأصول وذلك بسب التأخر في إعداد المطابقة الدورية بين الشركتين ، كما لم تقم بإستبعاد قيمة مسارات الكوابل التي تعذر سحب الكوابل منها لأسباب فنية وأصبحت تلك المساارات غير صالحة للإستخدام وذلك وفقا لما أفادت به لجان سحب الكوابل بقطاع وسط الدلتا .

يتعين سرعة إجراء المطابقة المشار إليها وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه تم عمل محضر إجتماع للمصادقة على مسحوبات الكوابل النحاسية بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ بمبلغ ٦٥,٨٩ مليون جنية وذلك على ان يتم اقرار الزيادة فى اسعار الكوابل النحاسية بعد العرض على لجنة البت المختصة وعليه تم سداد مبلغ ٦٥,٨٩ مليون جنيه كالتالى -:

-مبلغ ١٥ مليون جنية فى ٢٠٢١/٢/٢٨ .

-مبلغ ٢٠ مليون فى ٢٠٢١/٣/٣.

-مبلغ ٣٠,٨٩ مليون فى ٢٠٢١/٤/٢٩.

وقد تم اقرار الزيادة فى الاسعار ببرقية القبول فى ٢٠٢١/٤/٢٠ بمبلغ ٩,٨٨ مليون جنيه وتم سدادها فى ٢٠٢١/٥/٢٠، كما انه سيتم استبعاد قيمة الكوابل التى تم سحبها خلال الربع الثانى عام ٢٠٢١.

أما فيما يتعلق بالكوابل التى تعذر سحبها بقطاع وسط الدلتا فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الثانى عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

لازالت الشركة تقوم بمعالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع **ضمن النشاط العادى لها** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (ا) ، وتجدر الاشارة الى انه بالرغم من اقرار الشركة بالملاحظة الا انها لم تقم بإجراء التصويب اللازم منذ عدة سنوات حيث تكرر ردها بانه " جارى المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى امكانية توفير متطلبات المعيار " وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة ما يلى :-

- اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطا لظهوره ضمن الاصول) وبقيمة دفترية اقل(بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه).

- ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات).

- عدم صحة نتيجة البيع (من ربح اوخسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة .

ـ استمرار الخطا فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء .

. تحمل الشركة بفروق ضريبية ناجمة عن المبالغة فى ارباح بيع تلك السعات .

وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة فى هذا الشان جاء غير محدد وغير حاسما حيث ورد بردها "انها تقدم خدمات دوائر IRU (**طبقا للبند الخامس الخاص بتاجيردوائر الاتصالات**) اى انها ايرادات تاجير الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

عام " والذى يتطلب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات "، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت فى فقرة اخرى من ذات الرد " **ان (التاجير) بنظام IRU (يشبه) فى جوهره (البيع**)" وبناء على ذلك تقوم (الشركة بالاعتراف بايرادات الـ١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة) يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فى السنة التى ابرم فيها عقد الIRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة فى فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الIRU (**ليست بيعا**) حيث انها فى نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات وتصبح الشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار فى اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذى يتطلب من الشركة حسم طبيعة تلك الايرادات وموافاتنا بالسند الذى يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم (٥) – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء ومعيار رقم (٢) المخزون ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية – قانونية) .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التوضيح لسيادتكم في العديد من الإجتماعات بإنه يصعُب وضع خطة بيعية للدوائر خارج مصر بشكل دقيق نظراً للطبيعة الخاصة لسوق الإتصالات العالمي من منافسة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطة دقيقة ومع ذلك يتم المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار والتي تتطلب توفير دراسة بيعية جادة بشكل ربع سنوي حتى يمكن الثبات على السياسة المحاسبية المستخدمة.

وفيما يخص طبيعة تلك الإيرادات و معالجتها على انها إيرادات سنة واحدة يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل يرجى التفضل بالاحاطة بانه يتم ذلك نظرا لما تم توضيحه سابقا بان تلك المعالجة تتم طبقا لتلك النوعية من الاتفاقيات المعروفة بمجال الإتصالات على مستوى العالم باسم "IRU Agreement" والمقصود بها Indefeasible Right of Use بمعني حق الإستخدام الغير قابل للإلغاء و لم يتم النص عليه بالترخيص حيث انه لم يناقش الأشكال القانونية أو انواع العقود والإتفاقيات الخاصة بمجال الإتصالات ، وهذا النوع من الإتفاقيات له خصائص معينة تميزه مثل عدم القابلية للإلغاء إلا في الظروف القهرية ، كما يتميز ايضا بفتراته الزمنية الطويلة بهدف ضمان إستمرار تقديم الخدمات بثبات وجودة عالية مما يجعله بطبيعة الحال يشبه عملية البيع وذلك بتقديم الخدمة الأساسية (مسار الربط وسعة الدائرة) للمشتري مرة واحدة فور التعاقد وإستمرار تخصيص المسار والسعة للمُشتري فترة طويلة ولكنه طبقا لظاهره العام المنصوص عليه بالترخيص الممنوح للشركة ليس بيعاً حيث أنه في نهاية التعاقد يتم إلغاء تخصيص المسارات والسعات وتُصبح الشركة المصرية للإتصالات حُرية الإختيار في إعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره اذا كان من المتوقع حدوث منافع اقتصادية مستقبلاً من نفس المسارات و السعات.

ومما سبق يتضح ان الشركة ملتزمة بتطبيق ما تم الترخيص به فيما يخص تاجير الدوائر ولكن تختلف فقط المعالجة المحاسبية في تسجيل تلك الإيرادات نظرا لطبيعة نوع النعاقد السابق الإشارة اليه بالفقرة السابقة وهو ما يتم التعامل به بمجال الاتصالات على مستوى العالم وليس انفرادا او ابتكارا من الشركة في تطبيق المعالجة المحاسبية محل الخلاف .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠٢١/٣/٣١ ومن مظاهر ذلك مايلى :-

أ – عدم استبعاد تكلفة بعض السعات المباعة خلال العام منها باقى تكلفة استبعاد عدد G١٠٠ المباعة لشركة اورانج الاردن خلال الربع الاول لعام ٢٠٢١ على كابل FEAحيث تم اســتبعاد نحو ١٥,٤ مليون جنيه المعادل لنحو ٨١٩,٦ الف دولار فى حين ان خطاب الجهة الفنيه افاد ان تكلفة الســعات المباعه تقدر بنحو٢,٣ مليون دولار بفارق قدره ١,٢٨ مليون دولار بما يعادل نحو ٢٠ مليون جنيه.

ب– الاســتبعاد الجزئى (وليس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والســعات المباعة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديســمبر ٢٠١٧ والتي بلغ مـا امكن حصــره من القيمـة البيعيـة منهـا نحو ٢٨٧ مليون جنيـه (المعـادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (STC – orange – p c c w – ITC) على كوابل (IMEWE SMWE – ٥ – EIG – TE-NORTH) .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ج – وجود فروق فى اســتبعادات تكلفة الســعات المباعة ناجمة عن اســتبعاد تلك التكلفه باقل من القيمة الدفترية فى بعض الاحيان وباكبر من القيمة الدفترية فى احيان اخرى الامر الذى يؤثر على صــحة الرصــيد ومن الامثلة على ذلك ما يلى :-

– اســتبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابل الشــركة المختلفة خلال الفترة من٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ بعضــها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو١٤٢,٥مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفتريه بنحو١٢٣,٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ .

– نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعه لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى SMWE 4 - IMEWE خلال شــهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إســتبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ماتقدم مع حصر كافة الحالات المماثلة لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة:

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

- ✓ بالنسبة لعدم إستبعاد السعات المُباعة لشركة أورانج الأردن فقد تم عمل التسويات اللازمة في شهر مارس ٢٠٢١ بالإستبعاد بنحو ٨١٩,٦ ألف دولار وهي القيمة النهائية الواردة من الجهة الفنية وقد تم الرد على سيادتكم بكافة التفاصيل والمرفقات المؤيدة للإستبعاد المشار اليه أثناء الفحص وذلك من خلال البريد الالكترونى المرسل لسيادتكم بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٨.
- ✓ بالنسبه للإستبعاد بتكلفة التحديث فقد دأبت الشركة علي التوضيح في العديد من المرات بإنه خلال الإجتماع المنعقد مع السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات خلال شهر مارس ٢٠١٩ تم توضيح طبيعة تلك الاستبعادات وأسباب الاخذ فى الاعتبار تكلفة التحديث وليس التكلفة التاريخية حيث أن ما يتم تقديمه من خدمات لدوائر وسعات على الكابل وليس بيع الكابل نفسه الذى يتم شراء وتحديث السعات عليه وأنه يتم إحتساب إهلاك لتكلفة الكابل التاريخية وقد انتهى ذلك بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة.
- ✓ كما أنه خلال إجتماع لجنة المراجعة مع السادة الجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩ تم الرد على كافة الإستفسارات فى هذا الشأن وتم الإنتهاء إلى أنه سيتم تلافى تلك الملاحظات فى حال توضيح التفاصيل المذكورة أعلاه بالرد مستقبلاً وبالفعل قد تم موافاة سيادتكم بالرد كما هو متفق عليه ،
- ✓ كما انه تم عقد العديد من الإجتماعات مع سيادتكم والجهات الفنية والتجارية والمالية لمزيد من الشرح والتوضيح وقد تم طلب معرفة أسس تحديد أسعار التكاليف والإيراد وتم التوضيح بإن ذلك يتم طبقا لقرارات لجنة الخدمات والأسعار وإنتهت أيضا تلك الإجتماعات بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة وقد تم إعداد الرد علي كافة النقاط الخلافية مرفقا به قرار لجنة الخدمات والأسعار والتى يتم إحتساب أسعار البيع وتكاليف الإستبعاد على أساسه وذلك بالخطاب رقم ٦٥ بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧.
- ✓ مما سبق يتضح أن الشركة قد إلتزمت بعقد الإجتماعات اللازمة والتوضيح والشرح وتوفير المستندات المؤيدة لوجهة نظرها ومن ثم الوفاء بكافة تعهداتها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

إستمرار ضعف نظم الضبط الداخلي لمنظومة الإعتمادات المستندية والمخازن بالشركة والترابط بينها وبين باقي القطاعات وهو ما سبق أن أشرنا إليه بتقريرنا على القوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، وقد جاء رد الشركة مؤيدا للملاحظة ، ولكن دون تقدم ملموس بشأنها حتى ٢٠٢١/٣/٣١ ، حيث تبين :-

أ ـ إستمرار تضمن حساب الإعتمادات المستندية بالخطا نحو ٢٥٧ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة عقود توريد قطع غيار ورد مشمولها وصرفها للاستخدام مباشرة دون توسيط حسابات المخزون ،الأمر الذي أثر على قيمة المشروعات تحت التنفيذ والحسابات ذات الصلة.

ـ فضلا عن تضمن رصيد حساب مديونيات طرف البنوك نحو ٢٦ مليون جنيه يرجع تاريخ البعض منها لعام ٢٠١٥ . بعضها يمثل قيمة إعتمادات مستندية تم تعليتها بالحساب لحين تسويتها (قطاع الديوان العام) .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ب ـ إستمرار تضمن حساب وأرصدة المخزون نحو ٥٩,٤٠ مليون جنيه يمثل قيمة تسويات جردية تخص عام ٢٠٢٠ بالفرق بين أرصدة الجرد الفعلي وبين أرصدة مراقبة المخازن في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، والتي تم إضافتها بقيم تقديرية (متوسط أسعار عن السنوات السابقة) لعدم توافر المستندات الفعلية المؤيدة .

ج ـ التأخر في إضافة قيمة مهمات كوابل بنحو ٥٥ مليون جنيه لحسابات المخزون حتى ٢٠٢١/٣/٣١ منها نحو ٣١,٢ مليون وردت خلال عام ٢٠٢٠ .

ـ كما لم يتضمن المخزون حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢,٤ مليون جنيه يمثل قيمة مهمات مخزن الدير بمحافظة سوهاج ، الأمر الذي يتعارض مع قواعد الرقابة على المخزون .

د ـ لم نقف على أسباب التأخر لسنوات طويلة في عدم إدراج **معظم** مهمات مخزن قطع غيار الـ IP CORE البالغ قيمتها نحو ١٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ على منظومة المخازن بالشركة ، الأمر الذي أضعف الرقابة عليها وقد ترتب على عدم إدراجها ضمن منظومة الأوراكل بالشركة عدم متابعة حركة تلك الأصناف من حيث حد الطلب وتوافر تلك المهمات من عدمه في حالة الحاجة إليها وبالتالي الشراء وتكدس المهمات بالمخازن وهو ما يؤيده تصاعد قيمة مخزون الشبكة (شبكة الـ IP CORE) من نحو ٦٤ مليون جنيه وقت شرائها خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ ، فضلا عن بلوغ نسبة المخزون الراكد ـ وفقا لبيانات الشركة ـ من تلك المهمات نحو ٤٦% من قيمة الرصيد المشار إليه بعاليه في ٢٠٢١/٣/٣١ .

ـ ويرتبط بذلك لم نقف على أسباب تضمن أرصدة المخازن بالشركة عدد ٩٢٦٥٠ جهاز راوتر نوع ADSL ـ تحت الفحص ـ مملوكة لشركة " وي داتا " بقيمة ١,٦٨ مليون جنيه لم يتم الصرف منها منذ ٢٠١٩/٥/٢٨ .

هـ ـ إستمرار وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفتري (المالي) والرصيد من واقع حسابات المخازن بعدة قطاعات بالشركة ومنها : **قطاع النظم** بنحو ٣٣ مليون جنيه ، ٣٤ مليون جنيه بالنقص والزيادة على التوالي ، وقد سبق الإشارة إليها بتقاريرنا السابقة دون قيام الشركة بالتصويب اللازم ، وكذا وجود فروق **بقطاعي شرق القاهرة وقطاع الدولي** .

و. إستمرار الشركة بتحميل المصروفات مباشرة بقيمة الاصناف المحولة من المخازن الرئيسية الى المخازن الفرعية بالعديد من قطاعات الشركة الأمر الذي اظهر حسابي المخزون والمصروفات على غير حقيقته في ٢٠٢١/٣/٣١

ز. مخالفة الشركة للبند رقم (٩) من معيار المحاسبة رقم (٢) الخاص بالمخزون التي تضمنت " أن يتم قياس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل " حيث تم تخفيض قيمة المخزون بنحو ٨٧ مليون جنيه لمقابلة الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة على أساس زمني فقط وليس على أساس صافي القيمة البيعية.

ح ـ تراخي الشركة عن إجراء جرد مفاجئ بصفة دورية لموجودات المخازن عن الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١.

يتعين ما يلي :ـ

أ ـ إجراء المساءلة اللازمة بشأن صرف قطع الغيار المشار إليها للإستخدام دون إجراء التسويات اللازمة .

ب ـ سرعة وضع وتفعيل نظام للضبط الداخلي للمخازن لتحقيق الترابط اللازم .

ج ـ توفير المستندات اللازمة لإجراء التسويات لتلك المبالغ .

د. حصر كافة المهمات بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخزون وإجراء التسويات اللازمة.

هـ ـ موافاتنا بأسباب كل من :ـ

التأخر في إدراج جميع مهمات الـ IP CORE على منظومة المخازن بالشركة حتى تاريخه .

ـ شراء تلك الأعداد الكبيرة من أجهزة الراوتر بالرغم من عدم وجود طلب عليها واستمرار وجودها بمخازن الشركة المصرية بالرغم من أنها مملوكة لشركة وي داتا..

ـ التراخي عن إجراء الجرد المفاجئ.

ـ مراعاة الإلتزام بما ورد بمعيار المخزون بشأن قياس المخزون .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ. بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية الخاصة بقطع الغيار والموجودة بميزان المراجعة الخاص بالمخازن والمشتريات فقد تم تسوية نحو ١٣ مليون جنيه من أرصدة الإعتمادات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ وجاري العمل على فحص وتسوية باقي المبالغ ، أما بالنسبة لمبلغ ٢٦ مليون جنيه الموجود بحساب مدينة طرف

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ب. البنوك بالديوان العام فإن هذا المبلغ يمثل ما تم خصمه من حسابات الشركة بالبنوك من سدادات تمت على عقود مُتفق فيها أن يتم السداد عن طريق الإعتمادات المستندية وهذه العقود إما أن تكون عقود مشروعات وبالتالي ليس لها علاقة بحساب الإعتمادات المذكور بالجزء الأول بالملاحظة ، وأما أن تكون عقود قطع غيار ومن ثم تكون لها علاقة بحساب الإعتمادات المذكور ، وفي كل الأحوال فإنه جاري فحص المبلغ المذكور وعمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج الفحص.

ج. بالنسبة للتسويات الجردية بنحو ٥٩ مليون جنيه فقد تم تسوية ٣١ مليون جنيه حتى نهاية شهر مايو ٢٠٢١ وجاري تسوية باقي المبلغ.

د. بالنسبة لقيمة المهمات بنحو ٥٥ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الثاني ٢٠٢١ ، أما بالنسبة لمهمات مخزن الدير بسوهاج فهي عبارة عن بواقي مشروعات قديمة تم تسجيل قيمتها على منظومة الأوراكل للحسابات المالية بشكل إجمالي في عام ٢٠١٠ لصعوبة تحديد قيمة كل صنف في هذا الوقت ويتم الرقابة على تلك المهمات كميا وعمل القيود اللازمة لما يتم صرفه بعد تقدير قيمة المنصرفات بأفضل الممارسات وذلك فور الصرف.

ه. بالنسبة لقيمة مخزن IP CORE بنحو ١٣٦ مليون جنيه المشار اليهم يمثلوا رصيد المخزن على منظومة الاوراكل للمخازن فى ٢٠٢١/٣/٣١ والمخزن تم رفع الرصيد الافتتاحى له قى ٢٠١٧/١٢/٣١ وعندما تتوفر المستندات المؤيده لعمليه الصرف يتم تسجيلها على منظومة الاوراكل اول باول ورصيد المخزن حاليا بميزان المراجعة في ٢٠٢١/٥/٣١ بلغ ١٣٥ مليون جنيه مما يؤكد ان حركات الصرف يتم تسجيلها فور توفر المستندات المؤيدة للصرف ، أما بالنسبة للمهمات الراكدة بالمخزن المذكور فإنه جاري عرضها على كافة الجهات الفنية المختصة لبحث مدى إمكانية إستخدامها في أعمال الشركة بشكل كلي أو جزئي من عدمه وذلك لإتخاذ اللازم نحو المهمات التي لن يتم إستخدامها ، اما بالنسبة لعدد ٩٢ الف راوتر ADSL فقد تم شراء تلك الروترات لصالح شركة WE Data–إحدى الشركات التابعة– لتحقيق وفورات نقدية وكمية ومنافع على مستوى المجموعة وقد تم إيقاف صرف تلك الروترات للعملاء تطبيقا لقرار الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات ، وحفاظا على حقوق الشركة المصرية للإتصالات تم مفاوضة شركة ZTE وتم خصم قيمة عدد ٣٧,٦٨٢ راوتر ADSL بمبلغ ٣٤١٠٩١٦,٥٢ دولار أي ما يعادل ٥,٣ مليون جنيه من مستحقات شركة ZTE كما أنه لن يتم تسليم تلك الرواتر للشركة الموردة وجارى إتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها ، أما بالنسبه لباقى الراوترات فجارى التنسيق مع الشركة الموردة للإتنهاء من التسوية المالية سواء بالخصم من مستحقاتها او توفير مهمات اخرى بنفس القيمة.

و. بالنسبة للفروق بين أرصدة المخازن الفعلية وأرصدتها على منظومة الأوراكل لقطاعات النظم والدولي وشرق القاهرة فإنه جاري العمل على حصر كافة المخازن التي تستوفي الشروط اللازمة لرفعها على منظومة الأوراكل وذلك خلال عام ٢٠٢١ وهو ما سوف يساعد على تلافي ذلك.

ز. بالنسبة لتحميل المهمات مباشرة على حساب المصروف فيرجى العلم بإنه عند تحويل المهمات من المخازن الرئيسية للمخازن الفرعية يتم توسيط حسابات جارى المنطقة وعندما تقوم المنطقة المختصة بصرف المهمات للإستخدام يتم تحميلها على المصروف إذا كانت للإستخدام التشغيلى ، بينما يتم تحميلها على جارى الهندسة تمهيداً لرسملتها إذا كانت للإستخدام فى مشروعات الشركة.

ح. بالنسبة لعدم تطبيق البند "٩" من معيار المخزون فيرجع ذلك إلى ان المخزون التي يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الإستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد وكثرة اصنافه مما يجعل عملية تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدا الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون.

ط. بالنسبة للجرد المفاجئ للمخازن فإنه سيتم تحديد آليات تنفيذه فور إصدار القواعد التفصيلية للمادة رقم "٣٣" من لائحة التخزين.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

إستمرار تضمن الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها ما يلي : **أرصدة** مدينة بنحو ٣٤٦ مليون جنيه [٤] ، **أرصدة** دائنة [٥] بنحو ١٩١ مليون جنيه ، وقد تم الإشارة إليها تفصيلا ضمن تقاريرنا المبلغة للشركة عن موازين المراجعة القطاعية .

يتعين سرعة وحصر كافة الأرصدة المدينة والدائنة ودراستها وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات الشركة بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عام ٢٠٢٠ والتي تتمثل في نحو ٦٤٠ مليون جنيه تم تسويتها من الأرصدة المدينة ونحو ٣٩٨ مليون جنيه من الأرصدة الدائنة ، كما يُرجى العلم بإن الأرصدة الواردة بالملاحظة تمثل الأرصدة بعد الفحص والتسويات التي تمت وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية تلك المبالغ بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

بالنسبة للأرصدة الدائنة المتنوعة فقد تم تسوية نحو ٨٨ مليون جنيه في شهر يونيو ٢٠٢١ وجاري العمل على فحص وتسوية باقي الأرصدة تباعا.

أما بالنسبة للأرصدة المدينة المتنوعة في ٣١ مارس ٢٠٢١ فقد تم فحص وتسوية نحو ٢٩٥ مليون جنيه خلال الربع الثاني ٢٠٢١ وفقا لما يلي :

الإدارة المالية	الرصيد من واقع الميزان في ٢٠٢١/٣/٣١	ملاحظات
المشروعات	نحو ٣٧ مليون جنيه	– الرصيد يتضمن نحو ٣٤ مليون تم إضافته للحساب في ٣١ مارس ٢٠٢١ فقط وتم تسويته خلال الربع الثاني ٢٠٢١. – أما بالنسبة للأرصدة المرحله منذ سنوات بالحساب والتي تقدر بنحو ١,٨ مليون جنيه فإنه تم تضمين معظم تلك المبالغ ضمن دراسة إضمحلال الأرصدة المدينة الأخرى وجاري العمل على فحصها وتسويتها.
الدولي	نحو ٩٣ مليون جنيه	– يتضمن الرصيد نحو ٦٧ مليون تم إضافتها للحساب خلال الربع الأول ٢٠٢١ فقط وتم تسويتها خلال الربع الثاني عام ٢٠٢١. – كما يتضمن نحو ١٣ مليون جنيه تم إضافته خلال شهري ديسمبر ٢٠٢٠ ومارس ٢٠٢١ وسيتم تسويته خلال العام لصالح إحدى الشركات التابعة لمجموعة المصرية للإتصالات حيث أن المبلغ يتمثل فى خدمات دورية يتم تسويتها بإستمرار. – أما بالنسبة للأرصدة المرحله منذ سنوات بالحساب والتي تقدر بنحو ٩ مليون جنيه والمتضمن لنحو ٦ مليون جنيه على ذمة قضية مازالت متداولة ، – كما تم تضمين الأرصدة المرحله منذ سنوات ضمن دراسة إضمحلال الأرصدة المدينة الأخرى وجاري العمل على فحصها وتسويتها.
الديوان العام	نحو ٣٤٥ مليون جنيه	–تضمن الرصيد نحو ١٠٠ مليون جنيه تم إضافتها للحساب في مارس ٢٠٢١ وتسويتها في شهر إبريل ٢٠٢١. – كما تضمن نحو ٣٤ مليون جنيه تم تسويته خلال شهر يونيو ٢٠٢١ ضمن تسوية شركة فودافون. – كما تضمن الرصيد نحو ١٨ مليون جنيه خاص بخدمات مع شركة القرى الذكية سيتم تسويته فور إنتهاء أعمال اللجنه المشتركة المشكله بين الشركتين.. – كما تضمن المبلغ نحو ٨٣ مليون جنيه خاصة بالشركات التابعة لمجموعة المصرية للإتصالات والتى يتم فحصها وتسويتها دورياً – أما بالنسبه للمبالغ المرحله منذ سنوات فقد تم عمل اضمحلال لها بنحو ١٣ مليون جنيه.
المخازن والمشتريات	نحو ١٢٩ مليون جنيه	– تضمن الرصيد نحو ١١٧ مليون جنيه مديونية مستحقة على جهاز مشروعات الخدمة الوطنية تم تحصيل وتسوية نحو ٦٠ مليون جنيه خلال الربع الثاني عام ٢٠٢١ وجاري تحصيل باقي المبلغ. – أما بالنسبه للمبالغ المرحله منذ سنوات فقد تم عمل اضمحلال لها بنحو ٦ مليون جنيه.
شرق القاهرة	نحو ٢١ ألف جنيه	– تم تسوية نحو ٢٠ ألف جنيه خلال الربع الثاني ٢٠٢١ وجاري فحص وتسوية باقي المبلغ.

[٤] ـ نحو٣٣ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧٣ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو ٢٠٢,٣ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٨ مليون جنيه بقطاع المخازن،، ٣,٤ مليون جنيه بقطاع المخازن والمشتريات نحو ٦ مليون جنيه بقطاع شرق القاهرة..

[٥] ـ نحو ١٤١ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٣,٨ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو١٤ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ١٢ مليون بقطاع شرق القاهرة .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

تضمن حساب مديونيات متنوعة أخري (حـ/٢٥٣٩٠٠١) نحو ٦٤,٥ مليون جنيه ، والناتجة عن القيود المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بالتغييرات في السياسات المحاسبية "عقود التأجير" حيث لم يؤخذ في الإعتبار ما تم سداده خلال السنوات السابقة وما تم تحميله على حساب المصروفات ـ الإيجارات ـ خلال عام ٢٠٢٠ للتأثير على الأرباح المرحلة.

يتعين إجراء التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه قد تم فحص العديد من العقود الخاصة بالإيجار وعمل التسويات اللازمة حيث تم تسوية مبلغ ٤٩،٧ مليون جنيه ومتبقى مبلغ ١٤،٨ مليون جنيه جارى العمل على فحصه وتسويتة خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

لم يتم تحميل حساب المصروفات بكل من :-

ـ **نحو ٣١ مليون جنيه** قيمة الدعم الفني المستحق للعقود : (٩/١/٢٠١٦/٢١١) ، (٤/٢٠١٧/٢٢٢)، (٢/٢٠١٦/٢١١) ، بالإضافة إلى نحو مليون جنيه مستحق لهيئة مترو الأنفاق نظير إستغلال حرم مسار المترو عن الربع الأول من العام الحالي ـ قطاع النظم والتراسل.

ـ **نحو ١٩ مليون جنيه** قيمة مصروفات مدفوعة مقدما تخص مصروفات استحقت ولم يتم تسويتها ـ بقطاع الديوان العام .

ـ **نحو ٣,٨١ مليون جنيه** تخص العقد رقم (٤/٢٠١٧/٢٢٢) يمثل قيمة إستهلاك لقيمة العقد ـ بقطاع النظم .

ـ نحو ١,٧ مليون جنيه قيمة إهلاك خاص بالعقد رقم (١/٢٠٢٠/٢٢١) الخاص بتوريد وتحديث تراخيص وبرمجيات (Bmmiddeware Message Braker) حيث تم حساب إهلاكه على ٥ سنوات وصحته ٣ سنوات ـ بقطاع الديوان العام .

ـ **نحو ٣ مليون جنيه** قيمة الفائدة المخصومة علي الشركة ببنك بلوم مصر وتخص شهر فبراير ٢٠٢١ ، بقطاع الديوان العام .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

- ✓ بالنسبة لمبلغ ٣١ مليون جنيه قيمة الدعم الفني لبعض العقود فإنه تم عمل التسويات المالية اللازمة خلال الربع الثاني ٢٠٢١ ، وبالنسبة لمبلغ مليون جنيه المستحق لهيئة مترو الأنفاق فإنه تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الثاني ٢٠٢١.
- ✓ بالنسبة لمبلغ ١٩ مليون جنيه فإنه يمثل باقي المصروف المقدم الخاص بوثيقة التأمين على أصول ومنشآت الشركة لعام ٢٠٢١ ويتم إستهلاك هذا المصروف شهريا على مدار عمر الوثيقة ومن ثم فلا داعي لعمل تسويات.
- ✓ بالنسبة لمبلغ ٣,٨١ مليون جنيه فإنه تم تسويته خلال الربع الثاني ٢٠٢١.
- ✓ بالنسبة لمبلغ ١,٧ مليون جنيه فإنه تم تسويته خلال الربع الثاني ٢٠٢١.
- ✓ بالنسبة لمبلغ ٣ مليون جنيه الخاص بفائدة بنك بلوم عن شهر فبراير فقد تم عمل التسويات اللازمة في شهر إبريل ٢٠٢١ وقد تم توضيح ذلك لسيادتكم أثناء الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

إستمرار قيام الشركة بإستبعاد العديد من المبالغ من الوعاء الذي يتم عليه حساب الرسوم المقررة المستحقة للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات طبقا للترخيص الممنوح للشركة من قبل الجهاز وتتمثل فيما يلي :-

ـ قيمة الدوائر بنظام I R U لعملاء خارج مصر ـ البالغ قيمته نحو ٥,٨٠٩ مليارجنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ .

ـ ما يتعلق بتلك الدوائر من إيرادات تشغيل وصيانة ـ البالغ إجماليها نحو ١٠٠,٨٧ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

- إيرادات أتعاب دولي عن خدمة الترانزيت البالغة نحو ١٩٥ مليون جنيه عن ذات الفترة .

ونشير إلى عقد العديد من الإجتماعات بين الشركة والجهاز القومي في هذا الشأن دون حسم الموقف النهائي لمدى إستحقاق الجهاز لتلك الرسوم من عدمه .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن ، في ضوء إنتهاء الترخيص الخاص بالشركة خلال عام ٢٠٢١ وجاري تجديده.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم عقد العديد من الإجتماعات وتوفير كافة متطلبات الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات اللازمة للتأكد من صحة طبيعة تلك العمليات وأنها لا تحتاج لترخيص لتقديمها ولم يبدي الجهاز القومي أي إعتراضات على ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

إستمرار الشركة في إستبعاد بعض أنواع الإيرادات عند حساب وسداد الرسوم المستحقة لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ، الأمر الذي ترتب عليه عدم تحميل المصروفات بنحو ٢٤,٥٨ مليون جنيه خلال الربع الأول من العام الحالي فقط ، ويمثل قيمه رسوم مستحقة للهيئة المذكورة - بخلاف مايخص السنوات السابقة - وذلك نتيجه الخلاف في تطبيق القرارات المنظمة في هذا الشأن ، وقد تمت الإشارة لذلك ضمن تقاريرنا السابقة دون حسم الأمر ، حيث لازال رد الشركة متكرر بأنه : " تم **إعداد** خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته.

نوصي سرعة حسم الأمر بشأن خصم تلك الإيرادات وإجراء مايلزم من تسويات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات فإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته.

الـــــرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالى فى ٣١/٣/٢٠٢١ وعن نتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة اشهر المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

وجود العديد من الأصول غير المستغلة ([٦]) ومنها بعض الأراضي المشتراة ([٧]) وكذا مباني مقامة ([٨]) دون إستغلالها الأمر الذي قد عرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها أو التقادم التكنولوجي للأصول ، ومنها :-

---

[٦] - نحو ١٠١,٨ بقطاع الدولي بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٠ % و كابل TENORTH بنسبه ٣٠% وكابل smwe5 بنسبه ٨٥% وكابل smwe3 بنسبة ٨٩% وكابل Imewe بنسبه ٤٥ %.

[٧] - أرض ومبنى بمدينة العبور بنحو ٢٢ مليون جنيه واللتان تم إستلامهما من شركة خلال عام ٢٠١٨ ١٨ دون أن يتم تسجيلهما باسم الشركة حتى تاريخه بنحو ٢٣ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري بعدة قطاعات ، نحو ... بقطاع الدولي ومنها (نحو٥٥٨,٤ مليون جنيه (حق استخدام) ، نحو ٩٣,٢٤ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعدد ١,٨٣فرعة لكابل TE-NORTH ، نحو ٤ مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٠ % و كابل TENORTH بنسبه ٣٠% وكابل smwe5 بنسبه ٨٥% وكابل smwe3 بنسبة ٨٩% وكابل Imewe بنسبه ٤٥ %).

[٨] - مبنى سنترال الأوبرا ، نحو ٢٧٨ الف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م٢ ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذى بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو٤ مليون جنيه ، نحو ٧,٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترا التبين ، وعدد ٣أدوار خالية أيضا بسنترال

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن إدارة الشركة تسعى بشتى الطرق لإدارة وإستغلال أصولها بالطريقة التى تساهم فى تحقيق أهدافها بالنسبة للأراضى والمبانى الغير مستغلة ولذلك فقد تم إنشاء الإدارة العامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية وتم نقل مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لتلك الإدارة العامة والتى تقوم بدراسة مدى الأستفادة بالاراضى والمبانى الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم بِشأنها وبالفعل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الرد فى التقارير السابقة ، وبالنسبة لموقف الأصول المُشار إليها فيرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

- ✓ بالنسبة لقيمة حق الإستخدام خلال الأعوام من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠ بمبلغ ٥٥٨ مليون جنيه فهي خاصة بشراء فرعات من الألياف الضوئية ودوائر وسعات وغيرها ويتم إستغلالها في أعمال الشركة المختلفة ومثال على ذلك تضمين المبلغ المذكور بالملاحظة نحو ٣٠٦ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوائر IRU على كابل FEA والتي تم إستغلالها جيدا في أعمال الشركة الخاصة بالكوابل البحرية والتي ساهمت ومازالت تساهم في تحقيق عوائد كبيرة للشركة ، حيث تم إستخدام قيمة زوج الأياف الضوئية التي تم شراؤها على الكابل في عام ٢٠١٥ لزيادة وتعدد السعات على الشبكة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة الدوائر المشتراه فقد تم تأجيرها لشركة اورانج خلال عام ٢٠٢٠.
- ✓ بالنسبة لفرعات كابل TE NORTH فإنه سيتم إستخدامها وفقا لرؤية الشركة وخطتها والتي دائما ما تهدف إلى تحقيق أعلى العوائد وأقصى إستفادة بعد دراسة متأنية ودقيقة لظروف سوق المنافسة الدولي والذي يتميز بسرعة التغيير
- ✓ بالنسبة لخدمات الشبكة الذكية فأنه توجد العديد من الخدمات على الشبكة الذكية بعض منها ليس عليها طلب والبعض الأخر يوجد عليها طلب بنسبة كبيرة جداً ولتحقيق أقصى إستفادة وعائد من الشبكة الذكية فقد تم الإستفادة من السعات المتعاقد عليها لهذه الخدمات بتشغيلها للخدمات الأكثر طلبا والتى تعدت نسبة تشغيلها السعة المخصصة لتلك الخدمات ، كما أنه تم التعاقد مع شركة هاواوى بالعقد رقم ١٠/٢٠١٢/٣ والخاص بتحديث الشبكات الذكية وإحلالها بشبكة واحدة جديدة وتم نقل خدمة الكروت المدفوعة مقدما وخدمات الارقام المجانية والمختصرة والتعريفة المميزة والخدمة الصوتية على الشبكة الجديدة وتم عمل التجارب الفنية اللازمة وجاري عمل الإستلام النهائى للعقد والتشغيل الفعلى مع الأخذ فى الإعتبار أنه تم إستثناء طلب الخدمات الغير مطلوبة والمدرجة حاليا على الشبكات القديمة وإستبعادها مع تشغيل الشبكة الجديدة وهى (خدمة الكارت التخيلى – خدمة الرقم الشخصى – خدمة الشبكة التخيلية) .
- ✓ بالنسبة للسعات الغير مستغلة الخاصة بالكوابل البحرية فيرجى العلم بإنه عند إعداد الدراسات لإنشاء كابل بحرى يتم الوضع في الإعتبار وجود نسبة من سعة الكابل كسعة إحتياطية للطوارئ يتم إستخدامها في حالات قطع الكوابل او أوقات الذروة ، كما أن إدارة الشركة تتخذ كافة الإجراءات ولا تدخر جهدا فى العمل على إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية لزيادة إيرادات الشركة وما يؤكد ذلك هو تناقص نسب عدم الإستغلال على كافة الكوابل البحرية كل ربع مالى عن الربع الذي يسبقه.
- ✓ بالنسبة لقيمة أرض ومبنى سوفيسات بمدينة العبور فإنه سيتم الرسملة فور إنتهاء إجراءات نقل الملكية والتي مازالت مستمرة ، كما انه سيتم إستغلال المبنى فور التسجيل وتغيير رخصة النشاط.
- ✓ أما فيما يخص اراضى سنترالات اكتوبر فيرجى العلم بأنه سوف يتم الرسملة فور الإنتهاء من أبرام العقود الإبتدائية لتلك المواقع مع هيئة المجتمعات العمرانية.
- ✓

---

١٥ مايو ، مركز تحصيل بشارع حيدر بحلوان (عبارة عن شقة ومحل) قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه واردة من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزه ، بعض خدمات الشبكة الذكية حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل ومنها كابل EIG بنسبة٦٢,٨ % و كابل TENORTH بنسبه ٤٤,٧ % ، حق استخدام بنحو٥٥٨ مليون جنيه خلال اعوم من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة بنحو ١٠٥,٨ مليون جنيه ، صافى القيمة الدفترية لعدد ٢,٣٣ فرعة لكابل TE-NORTH بنحو ١٤٤ مليون جنيه.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

- ✓ بالنسبة لأى أجهزة او معدات خاصة بشركة المعصرة فقد سبق وان تم التوضيح بإنه طبقا للرأي القانوني لا يتم التصرف فيها إلا بعد إنتهاء قضية التفليسة الخاصة بشركة كويك تيل والتي مازالت مستمرة.
- ✓ بالنسبه لسنترال المعصرة فيرجى العلم انه لم يتم استغلاله لعدم وجود مرافق (كهرباء–مياه–صرف) وذلك لوجود ملاحظات من الحماية المدنية التابعة لوزارة الداخلية على المبنى لم يتم الانتهاء من تنفيذها.
- ✓ بالنسبه لمركز تحصيل بشارع حيدر بحلوان فقد تم تأجيره للغير لمدة ٥ سنوات .
- ✓ بالنسبه لسنترالي ١٥ مايو والتبين فيرجى العلم انه قد تم عرض المكان والمساحات الغير تشغيلية على كلا من شركتى (وى داتا – اكسيد) لإستغلالهم كداتا سنتر أو كول سنتر وتم رفض المقترح من قبلهم لبعد المكان عن وسط المدينة وجارى العمل على استغلال المبنى .
- ✓ بالنسبه لمبنى سنترال الأوبرا فجاري بحث سبل إستثماره بالشكل الأمثل .
- ✓ بالنسبه لمواقع قطاع شرق الدلتا فقد تم عمل اسوار محيطة بتلك الاراضى لضمان عدم التعدى عليها الى حين استغلالها الاستغلال الامثل بما يعود بالنفع على الشركة كما انه تم عمل خرسانة بقطعة ارض اجا لبناء برج ميكروويف عليها كما يوجد بأرض ميت غراب ثلاث وحدات (اونو) اما بالنسبة لقطعة ارض تفتيش السرو فهى تابعة لمنطقة دمياط وجارى ضمها لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .
- ✓ تم الرد أعلاه على فرعات كابل TE NORTHوالسعات المتاحة الخاصة بالكوابل البحرية ، وعلى كافة تفاصيل الشبكة الذكية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

التأخر لسنوات طويلة عن إبرام عقود للعديد من الأراضي المشتراه ومنها كل من : (أرض بالساحل الشمالى بسيدى كرير، أرض و مبنى سنترال التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والمسددة فى ٢٠١٦/٩/٤، أرض سنترالات (٦ ,٧،٨) بمدينة ٦ أكتوبر المسدد قيمتها منذ ٢٠٠٩ على الرغم من استصدارحكم قضائى بإلزام هيئة المجتمعات العمرانية بتحرير عقود البيع عن تلك المواقع لصالح الشركة ، قيمة أرض " فون بوتيك الفيوم الجديدة. " .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم لإنهاء إبرام تلك العقود.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

أما فيما يخص التأخر فى إبرام العقود الخاصة ببعض الاراضى فيرجى العلم بأنه جارى المتابعة مع هيئة المجتمعات العمرانية للانتهاء من أبرام تلك العقود.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

تأخرالشركة في تسجيل بعض الأراضي المملوكة لها ومنها : أرض ومبنى سوفي سات بالمنطقة الصناعية بمدينة العبور والذى تم استلامه بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢ ، والبالغ قيمته نحو ٢٢ مليون جنيه .

يتعين سرعة ابرام العقود المشار إليها وكذا سرعة تسجيل كافة الأراضي المملوكة للشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لقيمة أرض ومبنى سوفيسات فإنه قد سبق الرد فى الملاحظة رقم (١٤) بأنه سيتم الرسملة فور إنتهاء إجراءات نقل الملكية والتي مازالت مستمرة ، كما انه سيتم إستغلال المبنى فور التسجيل وتغيير رخصة النشاط.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

إستمرار وجود فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : السجلات الممسوكة بالشركة ومحاضر جرد الأراضي الذي قامت به الشركة طبقا للقرار الإداري الصادر عن الرئيس التنفيذي خلال عام ٢٠١٨ ، بالإضافة إلى عدم جرد بعض الاراضي بالمخالفة للقرار المذكور .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن حفاظا على ممتلكات الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه لا توجد أختلافات فى قيم الأراضى المسجلة بأصول الشركة حيث تم تسجيلها طبقاً لما تم سداده والمثبت بمستندات الملكية ، أما فيما يتعلق بالفروق المساحية فأنه سبق أن وضحنا بأنه عند إستغلال الأرض لإقامة المشروعات الخاصة بالشركة يتم الأخذ فى الإعتبار خطوط التنظيم فى الشوارع المحيطة

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

مما يؤدى إلى فروق فى المساحات عن المدرج بالسجلات المالية ومستندات الملكية , حيث يتم إثبات مساحة الأرض بالسجلات طبقاً لمستندات الملكية " عقود مشهرة , إستمارات بيع مشهرة "، عقود إبتدائية " رفع مساحى معتمد من مديرية المساحة.

أما فيما يتعلق بعدم جرد بعض الأراضى يرجى العلم بأنه جاري الإنتهاء من أعمال الرفع المساحى للمواقع الخاصة بقطاعى الدولى والمخازن وسيتم إستيفاء المستندات المؤيدة لذلك فور الإنتهاء من أعمال الجرد وموافاة سيادتكم بها خلال أعمال فحص الربع الثاني ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

بلغ إجمالي المنصرف على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي حتى ٣١/٣/٢٠٢١ نحو ١٨٨ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، بالإضافة إلى نحو ٣٢٦ مليون جنيه بحساب الدفعات المقدمة ، ولم نقف على أسباب التأخر في التنفيذ ومدى الإستفادة من تلك المبالغ المسددة حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بأسباب التأخر المذكور منذ عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢١ وما ترتب عليه من حدوث تلك الطفرة في التكلفة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لأسباب التأحر فى تنفيذ إنشاءات نادى المعادى فيرجى العلم بإن جهة تنفيذ الإنشاءات هى الهيئة الهندسية بالقوات المسحلة والتى توقفت عن إستكمال الإنشاءات لفترة طويلة نظرا للظروف الأمنية التى كانت تمر بها البلاد فى الفترة من ٢٠١١ وما بعدها وإنشغال الهيئة والقوات المسلحة بتأمين البلاد وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى فى التوقيتات المطلوبة ، وحرصا على إستكمال باقي الأعمال فقد تم إغلاق التعاقد مع الهيئة الهندسية على ما تم تنفيذه والتعاقد مع شركات أخرى للإنتهاء من تنفيذ باقى الإنشاءات لدخوله الخدمة والإستفادة من جميع خدماته.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

عدم صحة قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم في التشغيل والبالغ قيمتها نحو ٢١,٠٤٥ مليارجنيه وفقا للإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/٣/٣١ حيث تبين وجود بعض الأصول المستغنى عنها خرجت من الخدمة لا تعمل ، وكذا أجهزة السنترالات ، فضلا عن اجهزة الـ CDMA والبالغ قيمتها نحو ٦٠٠ مليون جنيه .

يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

- ✓ بالنسبة للأصول المهلكة دفتريا فإن إدارة الشركة تقوم كل فترة زمنية بإعادة دراسة أعمار الأصول الإنتاجية وهو ما تم العمل به بداية من عام ٢٠١٦ وخلال عام ٢٠١٨ وتلك الأعمار تكون بناء على متوسط العمر الإنتاجى والتشغيلى للأصل على مستوى الشركة ككل .
- ✓ بالنسبة لأجهزة الـCDMA وكبائن الخدمة العامة وأجهزة التلغراف فإنه نظرا للتقادم التكنولوجى لتلك الأجهزة فإن الشركة تقوم بدراسة كيفية الإستفادة من تلك الأجهزة قدر الإمكان قبل إتخاذ الإجراءات التى من شأنها التخلص منها طبقا للتعليمات واللوائح المنظمة لذلك ، كما أنه يتم التنسيق بشكل دورى مع نيابة الشئون الفنية لموافاة قطاع الشئون المالية بما تم تخريده من تلك الأجهزة لإتخاذ اللازم بشأنها.
- ✓ فيما يتعلق بأجهزة السنترالات فإنه جاري إستبعاد نحو ٩٠ سنترال بعد خروجهم من الخدمة خلال الربع الثاني ٢٠٢١ ، وجارى إستبعاد باقى السنترالات على مستوى الجمهورية طبقاً للخطة الموضوعة للتخريد.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

بلغت قيمة إستثمارات الشركة المصرية نحو ٦,٧٢٠ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال بنحو ٤٧,٩٢ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنها استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومنها :- **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى** - شركة شقيقة - وقد بلغ المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ نحو ١٠ مليون جنيه ، **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** - متاحة للبيع - وقد بلغ المستثمر فيها نحو ٧

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

مليون جنيه ، وكذا كل من شركة : المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ، تي جلوبال ، الوطنية للتليفون المحمول .

ويرتبط بذلك : بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو٦,٠٣ مليار جنيه (وفقاً لأخر بيانات مالية وافاتنا بها الشركة) .

يتعين موافاتنا بمستجدات موقف الشركة المصرية للإتصالات من تحصيل باقي نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم بالتخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠% ما عدا شركة التوقيع الإلكترونى.
- **بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني** يرجى العلم بانه لايزال جاري العمل على التفاوض مع المساهم بي تراست للحصول على كامل حصته حيث تم التواصل معه أكثر من مرة في ذلك الشأن ولم يتم انتهاء عملية التفاوض حتي تاريخه.

ويرجع استمرار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الاستثمار للأسباب التالية :

- حفاظا على ترخيص التوقيع الالكتروني.
- توجه الحكومة نحو التحول الرقمى لكافة المعاملات الحكومية واستخدام التوقيع الإلكتروني.
- إمكانية الاستفادة منها من خلال التطبيقات المختلفة والتي يتم تحميلها على شرائح المحمول خاصة بعد حصول الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول.

- بالنسبة لآخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج **من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** فإن الشركة في إنتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات حيث ان الشركة العربية حققت خسائر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٥،٥٨٠ مليون جنيه وذلك نتيجة لجائحة كورونا التي اثرت على أداء الشركة وتحاول الشركة من تحسين أدائها حيث كان هناك مقترح تم عرضه من قبل الشركة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢١ لشراء خط انتاج جديد لزيادة حجم المبيعات بما يحقق تحسن في العمليات التشغيلية للشركة ومن ثم فإنه من الأفضل الإنتظار لحين وضوح الرؤية المستقبلية للشركة.
- **بالنسبة للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية "كويك تل"** فإنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية فى شركة كويك تل.
- **بالنسبة لشركة النيل** فإن الشركة تحت التصفية منذ ٢٠٠٩/٨/٣٠ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.
- **بالنسبة لشركة TE GLOBE** فقد تم الإنتهاء من تشغيل عدد سعات ٢٠٠ جيجا على الشبكة الخاصة بسنغافورة وبيعها لصالح عملاء دوليين خلال عام ٢٠٢١ ومع تحقيق ايراد للشركة الأم بمبلغ ٢ مليون دولار.
- **بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول** يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ٢٠٠٥/١/١٠ علي مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول يعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥% فضلاً عن حصول شركة

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

اتصالات مصر علي رخصة الجيل الثالث للمحمول في عام ٢٠٠٦ الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.

- **بالنسبة لموقف الشركة المصرية للإتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون** فيرجى العلم فأن إدارة الشركة لا تدخر إى جهد للحفاظ على حقوق ومقدرات الشركة والسير فى كل الإتجاهات التى تحفظ ذلك وهو ما يتضح جلياً فى قيام الشركة المصرية للإتصالات بالعديد من المفاوضات مع شركة فودافون مصر لإتمام توزيعات الأرباح المحتجزة حيث تم توزيع مبلغ ٢ مليار جنيه مصري من الأرباح المرحلة للشركة وذلك خلال النصف الأول من العام الجاري في ٢٠٢١/٣/١٨ ، علماً بأنه تم إقرار توزيع حصه إضافية من الأرباح المرحلة بمبلغ ٨ مليار جنيه بالجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢١ نصيب الشركة المصرية للإتصالات منها نحو ٣,٦ مليار جنيه وتم تحصيله خلال شهر يوليو عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

قامت الشركة بعمل اضمحلال خلال عام ٢٠٢٠ بنحو ٣,٧ مليون جنيه يمثل النسبة المتبقية من استثماراتها فى شركة الثريا دون موافاتنا بما تم من دراسات بشان تحديد خسائر الاضمحلال فى استثمارات الشركة فى شركة الثريا البالغ قيمتها (بعد الاضمحلال) صفر جنيه ، خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة الاستردادية لتلك الاستثمارات

والمؤشرات (الداخلية والخارجية) التى تم الاعتماد عليها فى تحديد تلك القيمة ، بالرغم من تكرار طلبها شفاهة وتحريرا بالخطاب المؤرخ فى ١٢/١/٢٠٢١ الأمر الذى لم نتاكد معه من مدى صحة خسائر الاضمحلال المحتسبة .

يتعين بحث اسباب ماتقدم مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمار المذكور واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة للإستثمار في شركة الثريا فيُرجي التفضل بالإحاطة بأن نسبه مساهمة الشركة المصرية للإتصالات فى راسمال شركة الثريا يتمثل فى نسبه ٠,٤٩٧ % بمبلغ ١٤,٨٢٠ مليون جنيه ولذلك فقد تم تشكيل مجموعة عمل داخلية لفحص اضمحلال الاستثمار في شركة الثريا طبقاً لتوصيات الجهاز المركزى للمحاسبات في هذا الشأن وتقرر تكوين مخصص بنسبة الخسائر المرحلة الى رأسمال الشركة المدفوع كمؤشر للاضمحلال نظراً لان الحصول على دراسة خارجية سيكلف الشركة مبالغ تفوق العائد منها وتم الموافقة على عمل إضمحلال لباقي قيمة الإستثمار في نهاية عام ٢٠٢٠ وقد تم موافاة سيادتكم بالدراسة المذكورة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ على البريد الإلكتروني .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

لم نواف بالعديد من البيانات المطلوبة الخاصة بأرصدة حسابات كل من عملاء (دوائرداخل مصر – مقاصة – شركات تابعة) البالغ قيمتهم نحو ٢٢٩٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ ويمثل نسبة نحو ٥٠ % من رصيد حسابات العملاء البالغ نحو ٤٥٥١ مليون جنيه في ذات التاريخ ، وذلك بالرغم من تكرار طلبها بخطابتنا المؤرخة في (٦ / ٤ /٢٠٢١، ٢١/ ٤ /٢٠٢١ ، ٢٠٢١/٥/١٠، ١٨/ ٥/ ٢٠٢١) حيث تم موافاتنا بجانب منها دون موافاتنا بالجانب الأكبر، كما لم تقم الشركة بتحديد مواعيد للاطلاع على البيانات والمستندات كما ورد برد الشركة على تقريرنا على القوائم المالية المستقله للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ انها متاحه للاطلاع .

ويرتبط بذلك عدم وجود سجل تحليلي لتأمينات العملاء (بقطاع الدولى) البالغ قيمتها نحو ٩٥ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ ، الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه ذلك الرصيد فضلا عن قيام الشركة بتخفيض نحو ٧ مليون جنيه من الحساب المذكور خلال شهر ابريل ٢٠١٩ وتعليتها لحساب المناطق بناء على تقرير لجنة فحص التامينات دون موافاتنا بتقرير تلك اللجنة للتحقق من صحه ذلك التخفيض.

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع موافاتنا بالتقرير المشار اليه والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

بالنسبة للمستندات والبيانات الخاصة بارصدة العملاء المشار اليها والتي تم طلبها من قطاع الدولي فقد تم موافاة سيادتكم بها على النحو التالى :-

- **بالنسبة لعملاء الدوائر داخل مصر كانت متطلبات سيادتكم كالاتى :**
  - تحليلى رصيد عملاء دوائر مؤجرة قصير الاجل شركات غير تابعة في ٢٠٢١/٣/٣١

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

- تحليلى رصيد عملاء دوائر مؤجرة قصير الاجل شركات تابعة في ٢٠٢١/٣/٣١

وقد تم موافاة سيادتكم بتحليلى اعمار رصيد هؤلاء العملاء عبر البريد الإلكتروني والمرسل لسيادتكم بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٩ وذلك فور الإنتهاء من قفل تعديلية شهر مارس ٢٠٢١

بالنسبة لعملاء المقاصة الدولية فقد كانت متطلبات سيادتكم كالاتى :

- تحليلى كلا من الايرادات والمصروفات التقديرية والفعلية الخاصة بحساب عملاء المقاصة الدولية عن الربع الرابع عام ٢٠٢٠.
- القفل الشهري (الإيرادات والمصروفات) لشهر (اكتوبر – نوفمبر – ديسمبر) والخاصة بحساب عملاء المقاصة الدولية عن الربع الرابع عام ٢٠٢٠ .
- تحليلى رصيد حساب عملاء المقاصة الدولية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ (حساب رقم ٢٣١٨٧٠١).
- تحليلى اعمار الديون للدول المتوقفة عن السداد لعملاء المقاصة الدولية حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠
- بيان عدد الدقائق الصادرة والواردة لعملاء المقاصة الدولية خلال الربع الاول ٢٠٢١ .

وقد تم موافاة سيادتكم بالبيانات المطلوبة عبر البريد الإلكتروني والمرسل لسيادتكم بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٨ ، ٢٠٢١/٦/٢ ، ٢٠٢١/٦/٧

– أما بالنسبه لعدم تحديد مواعيد للاطلاع على البيانات والمستندات المتاحة للإطلاع فيرجى العلم بأنه قد التوضيح ضمن البريد الإلكترونى المرسل لسيادتكم بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٢١ بأن كافة البيانات متاحة للإطلاع ولكن نظراً للظروف الحالية التى تمر بها البلاد وانتشار جائحة كورونا واصابة بعض العاملين بنيابة الدولى والمشغلين مما تعذر معه ذلك خلال تلك الفترة وانه جارى التنسيق لتحديد مواعيد اخرى فور تحسن الظروف الحاليه.

– أما بالنسبة لتأمينات العملاء فيرجى التفضل بالإحاطه بأنه قد صدر القرار الإدارى بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٧ بشأن تشكيل لجنة متابعة الفحص والتصويب لتأمينات عملاء التليفون على مستوى كافة السنترالات بالشركة والتى قامت بالفعل بإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العملاء مع العلم بأنه ما زالت لجان الفحص المختصة لم تنتهى حتى تاريخه من أعمالها وسوف يتم موافاتكم بالتقرير المطلوب فور الانتهاء من كافة عمليات الفحص و إجراء التسويات المحاسبية اللازمة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

تضمنت حسابات العملاء بعض الارصدة المتوقفة بعضها مرحل من عام ٢٠٠٠ ، ومن أهمها :-

- **نحو ٦٤٤,٢ مليون جنيه** بقطاع الدولي ، **ويرتبط بذلك:** نشير إلى إستمرار تضمن رصيد حساب العملاء دائنين (مبالغ محصلة مقدما) نحو ١٠,٧ مليون جنيه مرحل منذ عدة سنوات دون سداد أو تسوية ، ومنها الرصيد الخاص **بشركة اسيك للتعدين** ، الأمر الذي أثرعلى صحة رصيد حسابي العملاء والايرادات خلال السنوات السابقة
- **نحو ٢٢٩ مليون جنيه** مبالغ مستحقة على بعض العملاء والارصدة المدينة بعضها مرحل منذ عام ٢٠١٦ دون حساب الاضمحلال - بقطاع الدولي .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وانشاء سجلات تحليلية لكافة ارصدة العملاء بالادارة المالية ومطابقة تلك الارصدة بين الادارة المالية والعلاقات التجارية وتسوية الفروق بينهما ان وجدت ونقل بعض الارصدة المشار اليها الى المناطق المختصة لمتابعة تحصيلها ، مع دراسة المبالغ الدائنة وسرعة إجراء التصويب اللازم ، وحساب الإضمحلال اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لمبلغ ٦٤٤,٢ مليون جنيه فيرجى العلم بالآتي :

- بالنسبة لأرصدة عملاء الدولي المتوقفة منذ ٢٠٠٩ فهي تمثل أرصدة عملاء المنزلي والتجاري والتي يتم فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والإتمان والتحصيل وسوف يتم عمل اللازم بشأنها فور إنتهاء عملية الفحص بمراحلها المختلفة.
- بالنسبة لعملاء المقاصة الدولية فإن المبالغ المستحقة على شركتى ITC, TGC فقد تم اتخاذ كافة الاجراءات التجارية والقانونية اللازمة . أما بشأن مديونية العراق ، فقد تم التنسيق بشأن التفاوض مع وزارتى الخارجية والاتصالات نحو تحصيل المبالغ المستحقة . أما بشأن باقى المبالغ المستحقة فيرجى العلم بأن

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

تلك المبالغ تخص فترات وسنوات سابقة من عام ١٩٨٢ وجارى استيفاء المستندات والاتفاقيات مع تلك الدول لسهولة تحصيل المبالغ المستحقة .

- بالنسبة لمديونية الدول والشركات عملاء خارج مصر فقد تم عمل الدراسة اللازمة من وجهة نظر الشركة بخصوص الدول المتوقفة عن السداد وتم تضمينها بدراسة إضمحلال أرصدة العملاء بنسبة ١٠٠% من قيمة المديونية ويتم بذل المزيد من الجهود لإستيداء مستحقات الشركة.
- بالنسبة لمديونية التليفزيون المصري فإن كافة الخدمات المقدمة له متوقفة حاليا وجارى فحص الارصدة المتوقفة عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والائتمان ومع التليفزيون المصري لتحصيل مستحقات الشركة .
- بالنسبة لمديونية عملاء VSAT فقد تم عمل التسويات اللازمة لها بتخفيضها مقابل تخفيض الإيرادات خلال الربع الرابع عام ٢٠١٩ بناء علي نتائج الفحص التى قامت بها الجهات المختصة.
- بالنسبة لمديونية شركة مينا نت وعملاء خدمات VPOP فجاري عرض موقفهم على الشئون القانونية لإتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء الرأي القانوني.
- بالنسبة لمبلغ ١٠,٧ مليون جنيه فإنه جاري فحصه وتسويته ضمن أعمال لجنة فحص الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة .

بالنسبة لمبلغ ٢٢٩ مليون جنيه فيرجى العلم بإنه فى ظل تدهور الاوضاع في الجمهورية الليبية فقد تم تحصيل مبالغ كبيرة بإتباع اساليب تفاوضية و تجارية منذ بدء الأزمة الليبية وجاري التفاوض والتنسيق مع الجانب الليبي نحو تحصيل المبالغ المتبقية ولكن الامر يستغرق بعض الوقت لأنه لابد من إنتظار موافقة البنك المركزي الليبي لصرف تلك المبالغ نظرا للوضع الراهن في الجمهورية الليبية.

أما بالنسبة للمديونية الخاصة بدولة سوريا فإنه قد تم تحصيل بعض المبالغ وجارى العمل على تحصيل باقى المبالغ ، ونظرا للبدء فى التحصيل من تلك الدول فقد تم تخفيض نسبة التعثر الخاصة بها وتضمينها ضمن دراسة الاضمحلال فى ارصدة العملاء فى ٢٠٢١/٣/٣١ طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية حيث تم ارسال الدراسة المذكورة لسيادتكم وتوضيح كافة التفاصيل الخاصة بها أثناء الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٤٢٠ مليون جنيه قيمة ضرائب مبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة والبالغة نحو ٤٠٩ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، مما ترتب عليه عدم حساب إضمحلال على مديونية ضريبة القيمة المضافة الخاصة بأرصدة العملاء المحسوب عنها إضمحلال.

يتعين إضافة تلك الضريبة على حسابات العملاء مع حساب الإضمحلال اللازم بشأنها ، مع اجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لضريبة المبيعات فإنه قد تم الإتفاق على اجراء المعالجه بشكل مبدئى خلال الربع الاول عام ٢٠٢١ ولكن نظراً لتوزيع تلك المبالغ على مناطق الشركة المختلفة مما يحتاج المزيد من الوقت للإنتهاء من أعمال الفحص ومن ثم سيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢١.

أما فيما يخص الأرصدة قبل ذلك فأنه جاري فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والإئتمان وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من عملية الفحص بمراحلها المختلفة

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

إستمرار تضمين أرصدة العملاء بعض المبالغ المرحلة منذ سنوات **وبعضها** محل تحفظ من قبل العملاء دون حسم موقفها ومنها :-

أ . مبالغ مدينة مستحقة على شركة وي داتا : نحو ٢٥ مليون جنيه الخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ والتي بلغت نحو ٢٠ مليون دقيقة وذلك لحين اعتماد الإدارة الفنية واتمام التحقيقات ذات العلاقة ، **نحو٢,٥ مليون جنيه** يمثل قيمة ما يخص شركة WE DATA من خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة –

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، **نحو ١١١ مليون جنية** تمثل قيمة أجهزة الـ DPI (IBM) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات ، **نحو ٩ مليون جنيه** تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذته شركة WE DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، **نحو ٣,٢٩٨ مليون جنية** قيمة فواتير لم يتم اعتمادها منفذة من خلال شركة Avaia ، عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها .

ب ـ **مبالغ دائنة مستحقة لشركة وي داتا :** ومنها (**نحو ١,٨٩١ مليار جنيه** قيمة جانب مما تم تحصيلة لصالح شركة وي داتا من خلال BSS SYSTEM ، **نحو ٢٨٥ مليون جنيه** قيمة المستحق للعاملين بالشركة المصرية لنقل البيانات مقابل قيامهم بتشغيل شبكة ال IP CORE طبقا لما تم الاتفاق عليه وذلك عن الفترة من ٢٠١٨/١١/١ وحتى ٢٠٢١/٣/٣١ ، **نحو ٢٨١ مليون جنيه** قيمة تكاليف إدارة وتشغيل ونقل الخبرات وصيانة شبكة الـ IP CORE عن الفترة من ٢٠١٥/٤/١ وحتى ٢٠١٨/٣/٣١، **نحو ٣٤ مليون جنيه** قيمة عقود الصيانة الخاصة بشبكة ال IP CORE المبرمة مع الغير من خلال شركة WE DATA وذلك قبل نقل أجهزة الشبكة للشركة المصرية للاتصالات) .

ج ـ **نحو ٣٤ مليون جنيه** تم تخفيضه من حساب شركة فودافون مقابل تحميله بالحسابات المدينة ، **نحو ٨٨ مليون جنيه** تم تحميله على حسابها أيضا مقابل إدراجة بحساب الارصدة الدائنة دون الوقوف علي طبيعتها .

ونشير إلى إعتراض شركة فودافون علي نحو ٣٩,٦ مليون جنيه قيمة فروق تحاسب خاصة بأسعار القوي الكهربائية منذ عام ٢٠١٨ .

د ـ **نحو ٤٤ مليون جنيه** مستحقات طرف **عملاء خدمات – BIT STREAM** بعضها مرحل منذ عام ٢٠١٦ تخص شركات كل من (فودافون مصر ، نور ، يالا مصر ، NOL) .

و ـ **نحو ٣٥ مليون جنيه** طرف العميل "الهيئة العامة للطرق " ولم يعترف به العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠ .

ز. وجود اختلاف فيما بين رصيد الايراد المقدم الظاهر بالقوائم المالية بنحو ١١ مليون جنيه عن الرصيد الظاهر بالعلاقات التجارية البالغ قدرة نحو ١ مليون جنيه بفارق قدرة نحو ١٠ مليون جنيه .

يتعين حصر كافة المبالغ المماثلة والعمل على حل جميع أوجه الخلاف بين الشركة وعملائها واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك حفاظا على حقوق الشركة لدى الغير .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

أ. بالنسبة للمبالغ المدينة المستحقة على شركة WE Data والتى من ضمنها مبلغ ٢٥ مليون جنيه الخاص بالإختلافات فى قراءات الحركة الدولية فقد تم عمل التسويات اللازمة فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١ أما بالنسبه لباقى المبالغ فجاري فحصها وعمل اللازم بشأنها.

ب. بالنسبة للمبالغ الدائنة لصالح شركة WE Data والخاصة بالمبالغ المُحصلة لصالحها فإن تلك المبالغ يتم تسويتها مقابل المبالغ التى يتم تحصيلها لصالح الشركة المصرية للإتصالات عن طريق منافذ بيع شركة WE DATA حيث أن ذلك يتم فى إطار تقديم خدمات متكاملة من جانب الشركة المصرية للإتصالات وشركتها التابعة من خلال منافذ البيع الخاصة بالشركتين ويتم تعلية متحصلات كل شركة فى الارصدة الدائنة لحين التسوية كما تم توضيحه أعلاه ، أما بالنسبة لكافة المبالغ الخاصة بالIP CORE فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الثاني ٢٠٢١.

ج. بالنسبة للمبالغ الخاصة بشركة فودافون فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الثاني ٢٠٢١.

د. بالنسبة لمستحقات الشركة طرف عملاء Bit Stream فإنه يتم العمل بشكل مستمر على تحصيلها مع العلم بإن بعضها مرفوع بشأنه قضايا مازالت مستمرة مثل شركة يللا مصر.

ه. بالنسبة للمبلغ الخاص بالهيئة العامة للطرق والكباري فإنه جاري حصر تلك المديونيات ومتابعة تحصيلها مع الجهات المعنية.

و. بالنسبة لمبلغ الإيراد المقدم فإنه بناء على ملاحظة سيادتكم فإنه تم موافاتكم بالبيان النهائي الوارد من العلاقات التجارية والمطابق لتحليل الإيراد المقدم بميزان المراجعة الخاص بالدولي في ٣١ مارس ٢٠٢١ وذلك خلال فحص أعمال الربع الثاني ٢٠٢١.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

إستمرار تضمن حسابات البنوك نحو ٤٩,٦٠ مليون جنيه قيمة أرصدة محجوزة طرف بعض البنوك . يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠١ . لصالح عدة جهات إدارية بالدولة منها: (هيئة التأمينات الإجتماعية ، محافظة القاهرة ،مصلحة الضرائب ، وزارة المالية ، الجمارك ، هيئة الطرق والكباري ، وزارة الزراعة)

ونشير إلى تضمن الرصيد المذكور نحو ٣٧,٢٩ مليون جنيه غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ .

كما نشير أيضا إلى عدم وقوفنا على أسباب التأخر في تنفيذ بعض الأحكام الصادرة في هذا الشأن لصالح الشركة برفع الحجز عن مبالغ بنحو ٣,١٢ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٢ , والتي سبق الإشارة إليها لذلك بعدة تقارير لنا سابقة. ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢١/٣/٣١ عن وجود حجز إداري بنحو ١٨,١٠ مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على أرصدة الشركة ببعض البنوك لصالح جهات حكومية مختلفة ، ولم يتم توقيع الحجز لعدم وجود رصيد كافي بتلك البنوك.

يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات لإستفادة الشركة من أرصدتها المحجوز عليها وغير المربوطة كودائع .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

- ✓ بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإن حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها.
- ✓ كما يرجى العلم بأن إدارة الشركة حريصة على الإستفادة من المبالغ المحجوز عليها حيث أن بعض من تلك المبالغ تم ربطها كودائع طرفى البنك الأهلى وبنك مصر مقابل فائدة تحصل عليها الشركة لحين الفصل فى تلك القضايا ، كما يُرجى العلم بإن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها.
- ✓ – أما بالنسبة لمبلغ ١٨ مليون جنيه فيرجى العلم بأنه لم يتم توقيع الحجز فعلياً على تلك المبالغ نظراً لعدم وجود أرصدة بقيمة تلك المبالغ فى البنوك المشار اليها ، كما أن بعضها يتم تحديده بشكل تقديري من الجهات الحاجزة ومن ثم فإنه من الأنسب عدم إدراجه ضمن الإلتزامات المحتملة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

بلغت ارصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢١,١٧ مليار جنيه مقابل نحو ٢٠,٢٥ مليار جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ٩١٣ مليون جنيه خلال أربعة أشهر .

ونشير إلى إستمرار قيام الشركة بتحميل حساب المصروفات بالفوائد التمويلية التي تخص التسهيلات الإئتمانية . منذ الحصول عليها وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ . بالرغم من إستخدامها في تمويل مشروعات الشركة وإقتناء أصول بأنواعها ، الأمر الذي يتعارض مع ما تضمنته الفقرة (٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) الخاص بتكاليف الإقتراض ، بأنه "على المنشأة رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل كجزء من تكلفة ذلك الأصل .... إلخ .، وقد بلغت الفوائد المدينة المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية عن الربع الأول من العام الحالي فقط نحو ٢٩٥ مليون جنيه ، وبلغت قيمة الدمغة النسبية نحو ١٤ مليون جنيه .

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق المعيار المشار إليه مع إجراء التصويب اللازم.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه قدسبق وأن تم التوضيح لسيادتكم أسباب تزايد الإعتماد على التمويل عن طرق السحب على المكشوف خلال الردود السابقة والإجتماعات المختلفة حيث يرجع ذلك نتيجة مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية .

اما بالنسبة لرسملة الفوائد المدينة فيُرجى العلم بإنه يصعب تحديد علاقة مباشرة بين تكاليف الإقتراض وبين الأصول المُؤهلة للرسملة التي تم الإنفاق عليها من خلال القروض والتسهيلات التي تمت خلال عام ٢٠٢٠ ومن ثم

فإنه طبقا للفقرة رقم "١١" من معيار المحاسبة المصري رقم "١٤" يُصبح الحكم الشخصي أمراً مطلوبا وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر وتجنبا للآثار السلبية الناتجة عن الأحكام الشخصية في بعض الأحيان فقد رأت الشركة تحميل المصرفات بقيمة الفوائد التمويلية ، مع العلم بأنه سيتم رسملة فوائد مبالغ السحب على المكشوف التى يمكن تحديد علاقة مباشرة بينها وبين اوجه صرفها على مشروعات محددة .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهـــلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة (DWH) ، وذلك لعدم تدارك نظام الفوترة الجديد (BSS) لتلك الفروق حيث لازال نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات المدرجة بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين ، دون قيام الشركة بالتصويب على فواتير العملاء.

وقد أفاد رد الشركة أنها بصدد التخطيط لنقل فوترة مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد (BSS) الذى يقوم حاليا بفوترة خدمات الصوت و البيانات للمحمول بالإضافة الى فوترة خدمات البيانات على التليفون الثابت (FBB/DSL) و قد روعى في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات ...الخ .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن حفاظا على حقوق الشركة طرف عملائها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن المرفوضات الواردة من نظم المعلومات يتم فحصها بالتنسيق بين كافة الجهات المختصة طبقا للتعليمات ضماناً لمعالجتها بشكل سليم بما لا يؤثر على سلامة إيرادات الشركة.

كما يُرجى العلم ان نظام الفوترة الحالي المستخدم في فوترة المكالمات الصوتيه الصادرة من التليفون الثابت (IRB) يعتمد على مفهوم المعالجة اللاحقة لسجلات المكالمات التي تم تنفيذها بالسنترالات المختلفة و يقوم بتدقيق هذا السجلات لتحديد قابليتها للفوترة من عدمه. و الشركة حاليا بصدد التخطيط لنقل فوترة مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد (BSS) الذى يقوم حاليا بفوترة خدمات الصوت و البيانات للمحمول بالإضافة الى فوترة خدمات البيانات على التليفون الثابت (FBB/DSL) و قد روعى في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات حيث أن هذا النظام يعمل بمفهوم الفوترة اللحظية للخدمات (Online charging) حيث يتم ربط أجهزة السنترالات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هذا النظام بنفسه بتخليق سجلات للمكالمات المنفذة لحظيا فور حدوثها و من ثم فوترتها. و لا يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من السنترالات و بالتالى لا يوجد أي احتمالية لرفض فوترة أي من المكالمات بعد تنفيذها.

ملاحظـــــــــات آخـــرى :

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

أدى تأخر الشركة في إستغلال بعض الأراضي المشتراه إلى صدور قرارات من الجهات الإدارية بإلغاء تخصيصها ودخول الشركة في نزاع قانوني مع تلك الجهات ومنها :-

- أرض المعراج البالغ قيمتها نحو ٦ مليون جنيه ، ولم نقف على المستجدات القانونية وموقف الشركة منها بشأن قيام محافظ القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٦ بإلغاء قرار تخصيصها مع التنبيه على حي البساتين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة المحافظة **نتيجة عدم إلتزام الشركة** بشروط إستغلال تلك الأراضي الواردة بعقد الشراء .
- أرض مدينة السادات بنحو ١,٠٨ مليون جنيه بمساحة ٧٨٦٥ م٢ ، حيث رفضت هيئة المجتمعات العمرانية تسجيلها على سند من تضمن البند التاسع من العقد بأنه يحق للهيئة فسخ العقد في حالة اخلال الشركة بشروط التعاقد واستحقاقها مقابل انتفاع بالأرض مدة بقائها في حيازة الشركة ، ولازال رد الشركة متكرر حيث أفاد بأنه جارى الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية إستغلال الأرض المشار إليها وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء نتيجة الفحص ".

يتعين موافاتنا بأخر المستجدات القانونية في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

– بالنسبة لأرض سنترال المعراج فقد تم إتخاذ الإجراءات القانونية بإقامة الدعوى رقم ٥٨٤٧٩ خاص قضاء إدارى مجلس الدولة ببطلان قرار محافظ القاهرة الخاص بالغاء تخصيص الارض والدعوى مازالت متداولة كما ان الارض مقام عليها برج للمحمول.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

– اما بالنسبة لأرض مدينة السادات فيرجى العلم بأنه توجد لجنه مشكله بين الشركة المصرية للإتصالات وهيئة المجتمعات العمرانية لتقنين موقف تلك الارض.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

خلو سجلات الاصول من البيانات اللازمة عن السعات والفرعات ومحطة الإنزال الخاصة بكابل كابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو ١,٠٣ مليار جنيه وكذا السعات المشتراه من كل من شركتى " ارتل " و"عمان تل" ، الأمر الذي ترتب عليه عدم الوقوف على صحة قيمة الاستبعادات التي تمت خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٩ حيث يتم الإستبعاد بقيم بناء على خطاب الجهة الفنية (وهى جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة ناتج البيع وتحليلات الاصول المتبقية .

فضلا عن عدم ادراج السعات ـ وكذا البيانات الخاصة بها بسجلات الاصول الثابتة والبيانات الصادرة عن الجهة الفنية فى ٢٠٢١/٣/٣١ ، وهي السعات الناتجة عن مشروع الـ ALMESH NET WORK - لربط محطات الانزال الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة –السويس) البالغ قيمته نحو ٩٥ مليون جنيه .

يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان إحكاما للرقابة على تلك الدوائر.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لكابل مينا فيرجى التفضل بالعلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " لكابل مينا البحرى حيث يتم إستبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة المباعة ، تكلفة الدائرة ، سعر البيع ، الشركة ، نوع الكابل " وذلك بالاضافة الى بيان السعات الكلية للكوابل الدولية الذى يتم ارساله لسيادتكم فى نهاية كل ربع مالى .

أما بالنسبة لشبكة MESH يرجى التفضل بالعلم أن طبيعة ذلك المشروع تندرج ضمن البنية التحتية للشركة ومدرج ضمن الأصول الثابتة بالقطاعات والمناطق المختلفة مما يصعب فصله نظرا لانه موزع داخل جمهورية مصر العربيه ويخدم العديد من الاغراض ، اما فيما يخص السعات الناتجة عن المشروع فقد تم موافاة سيادتكم بها

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

تأخر شركة "كوين" المسند إليها أعمال سحب وشراء الكوابل النحاسية عن سداد نحو ٦٨,٨ مليون جنيه قيمة ما تم سحبه خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بالمخالفة للعقد المبرم معها الذي تضمن أن يتم السداد خلال الثلاثة أشهر التالية من نهاية الربع ، ونشير إلى خلو العقد المذكور من شرط جزائي عن التأخر في السداد.

يتعين موافاتنا بأسباب التأخر المذكور مع دراسة تضمين العقد عند التجديد للشرط المشار إليه حفاظا على حقوق الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم تحصيل مبلغ ٦٥,٨٩ مليون جنيه خلال النصف الاول من عام ٢٠٢١ وقد تم اقرار الزيادة فى الاسعار ببرقية القبول فى ٢٠٢١/٤/٢٠ بمبلغ ٩,٨٨ مليون جنيه وتم سدادها فى ٢٠٢١/٥/٢٠.

كما يُرجى العلم بان اللجنة العليا للمشتريات والشئون المالية وافقت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١١ على تعديل البند الثالث من شروط التعاقد ليصبح "يلتزم الطرف الثانى بسداد قيمة الكوابل التى يتم سحبها فعليا طبقا للجدول الزمنى الوارد من جهاز مشروعات الخدمة الوطنية والمحدد به بيان الدفعات وتاريخ الاستحقاق لكل ربع" وقد ورد جدول السداد المُشار إليه من جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢١ مُوضح فيها تواريخ تحصيل المبالغ المستحقة والتي تم الإلتزام بتحصيلها في المواعيد المقررة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

لم نواف بما إنتهى إليه رأي إدارة الفتوى بمجلس الدولة بشأن مدى خضوع العقارات المملوكة للشركة للضريبة العقارية ، وفقا لما ورد بكتاب السيد مدير عام الإدارة العامة لقضايا الجيزه الصادرة لمدير عام الإدارة للضرائب بالشركة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٥ .

يتعين موافاتنا بالموقف النهائي في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه سيتم موافاة سيادتكم بمستجدات الموضوع فور حدوثها.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

تأخر الشركة عن إصدار القواعد التفصيلية للائحة المشتريات التي صدرت منذ ٢٠١٩/٤ .

يتعين سرعة إصدار تلك القواعد إحكاما للرقابة على أعمال الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة للقواعد التفصيلية للائحة المشتريات فإنه سيتم موافاة سيادتكم بها فور الإنتهاء من إعدادها وإعتمادها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

مخالفة الشركة للمادة رقم (٢) من القانون رقم (٦٣) لعام ٢٠١٤ الخاص بالحد الأقصى للأجور والتي تضمنت " أن يتم إخطار الجهة التابع لها العامل بكافة المبالغ المنصرفه له بأي صورة " ، حيث تبين إستمرار الشركة في صرف مبالغ لبعض العاملين "بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة " تتمثل في بدل حضور جلسات لجان وذلك بصفة شخصية دون تحويلها إلى الهيئة لتقوم بصرفها وفقا للقواعد المعمول بها لديها أو إبلاغها بذلك والتي بلغت في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢٦٩الف جنيه وقد سبق أن قامت الشركة بالرد بأنة جاري بحث مدى قانونية ذلك الاجراء ولم تتم الافادة حتى تاريخه .

يتعين الإلتزام بنص القانون المشار إليه بعاليه وبالفتوى الصادرة من مجلس الدولة – ادرة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ومجلس النواب والتي قررت وجوب مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فيما يخص تقاضي بعض العاملين بها مبالغ من الشركة المصرية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لإلزام الشركة بإخطار هيئة المجتمعات العمرانية بما يتم صرفه فإنه جارى بحث قانونية هذا الإجراء حيث أن الشركة المصرية للإتصالات غير مخاطبة بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ الخاص بالحد الأقصى للأجور وذلك طبقا لفتوى مجلس الدولة فى هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

تحمل الشركة عوائد إضافية بنحو ٢ مليون جنيه علي الحساب الجاري المدين بالجنيه المصري (بنك قطرالوطني) عن الفترة من إبريل حتي ستمبر ٢٠٢٠ بالمخالفة لتعليمات البنك المركزى – كتاب الدوري الصادر بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ – بشأن تأجيل الإستحقاقات الإئتمانية للعملاء لمدة سته أشهر مع عدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية علي التأجيل في السداد (حيث إلتزمت كافة البنوك التي تتعامل معها الشركة بتلك التعليمات) .

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق الشركة والعمل علي إستيداء المبلغ المخصوم بدون وجه حق .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التواصل من بنك قطر للإستفسار عن مدى أحقيته في خصم المبلغ المذكور وقد أفاد البنك بإنه قد قام بذلك تنفيذا لتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن وقد تم رفع الأمر للبنك المركزي للإفادة وسوف يتم إتخاذ اللازم فور ورود الرأي من البنك المركزي.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

إستمرار وجود قصور فى نظام الرقابة الداخلية ـ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ ـ فيما يتعلق بالفصل بين المسئوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين إستمرار قيام قطاع العلاقات التجارية منفردا بالعديد من العمليات التي تتطلب نظم الرقابة الداخلية بالفصل بينها إحكاما للرقابة حيث لازال القطاع المذكور يقوم بأعمال كل من : (التعاقد مع العملاء ، واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم ، ومتابعة وتحصيل الفواتير الصادرة من القطاع لهم ، ومتابعة حركة الحساب مع العملاء ، وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة القطاع المالي بالشركة ، الذي لا يتم موافاته بالتحليلات الخاصة بهؤلاء العملاء ، الأمر الذي أضعف الدور الرقابي على حركة العملاء ، وهو ما قد يترتب عليه العديد من الاثار والنتائج السلبية وما لها من تداعيات على سلامة التصرفات .

الأمر الذي لا يتفق مع ما ورد برد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية المستقلة للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بأنه **" تم انشاء الادارة العامة لحسابات الدولى والنواقل الدولية لتقوم بدورها باعمال فوترة العملاء ومتابعة اعمال التحصيل وفحص اى مشاكل متعلقة بالفواتير مع العملاء ... مما سبق يتضح الفصل بن الجهات التى تقوم بالتعاقد مع العملاء والجهات التى تقوم بفوترة والتحصيل وجهات التسجيل وذلك لتدعيم وتقوية نظام الرقابة الداخلية "** .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشان .

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة لقطاعات الدولي والنواقل الدولية فإنه تم إنشاء الإدارة العامة لحسابات الدولي والنواقل الدولية التابعة لرئيس القطاعات لتقوم بدورها بأعمال فوترة العملاء ومتابعة أعمال التحصيل وفحص أي مشاكل متعلقة بالفواتير مع العملاء ، بالإضافة إلي التعامل المباشر مع الإدارة المالية وتوفير المستندات اللازمة من فواتير وخلافه لإثباتها ، وتجدر الإشارة إلي إنه جاري عمل منظومة إلكترونية لتنظيم دورة العمل بين الإدارة العامة المذكورة والإدارة المالية ، مما سبق يتضح الفصل بين الجهات التي تقوم بالتعاقد مع العملاء والجهات التي تقوم بفوترة والتحصيل وجهات التسجيل وذلك لتدعيم وتقوية نظام الرقابة الداخلية.
- بالنسبة لقطاعات المشغلين فإن الهيكلة المُشار إليها كان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩-٨-٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي اي انفراد بالاعمال وضمان مستوي رقابة عالي وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير ميكنة داخل قطاعات المشغلين.

نشاط التليفون المحمول:

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

لم يتضمن ميزان المراجعة لنشاط التليفون المحمول قيمة كافة الأصول الثابتة الخاصة بالتليفون المحمول التي بلغت نحو ٢,٣٩ مليار جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ المدرجة ضمن حسابات الأصول الثابتة بقطاعات الشركة المختلفة ، كما لم يتضمن ما يخص تلك الأصول من مصروفات الإهلاك التي بلغت نحو ٨٤٤ مليون جنيه منذ بداية التشغيل خلال عام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ .

نوصى بحصر قيمة كافة الأصول الثابتة الخاصة بشركات المحمول وما يخصها من إهلاك وإدراجها بميزان المحمول لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لعدم تضمين ميزان المحمول قيمة محطات المحمول فقد سبق الرد بإنه يتم تضمين قيمة محطات المحمول بالأصول الثابتة لموازين المناطق والقطاعات حيث أنها جغرافيا وواقعياً تقع فى تلك المناطق وتخدمها وإحكاماً للرقابة ولتحديد المسئولية وللتحقق من الوجود المادى لها ولسهولة جردها فإنه من الأفضل أن تتبع تلك المحطات المناطق المتواجدة بها حيث أعمال الإنشاءات والصيانة تتم من خلال المناطق لذا تظل قيمتها مدرجة بميزان المراجعة لكل منطقة مثلها مثل باقى الأصول.، كما أنه يتم تصنيف الأصول بشكل عام إلى فئات رئيسية وفرعية على منظومة الأوراكل ومن ثم فإنه يمكن حصر كافة أصول المحمول وإهلاكاتها على الأوراكل بكل سهولة

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

إستمرار الشركة في عدم تحقيق أعداد المكالمات المطلوبة وفقا لإتفاقية التجوال المعدلة المبرمة بينهما وبين شركة "إتصالات مصر"بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ ، ولم نواف بموافقة شركة إتصالات مصر علي ترحيل قيمة المكالمات غير المحققة خلال عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١ والبالغ قيمتها نحو ١٨٣ مليون جنيه .

ونشير إلى أن قيمة المكالمات غير المحققة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ نحو ٤٠,٠١٦ مليون جنيه بنسبه ٥٤,٧% من قيمة ما تم سداده خلال تلك الفترة .

يتعين موافاتنا بموافقة شركة اتصالات مصر مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حاله حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقيه التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمه لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركه علي الملاحظه سابقا) .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإنه تم إبرام التعاقد مع شركة إتصالات مصر بما يخدم مصلحة طرفى التعاقد وطبقا للبند **رقم ١٨** من التعاقد الذى يفيد بإنه فى حالة حدوث أى متغيرات بالسوق قد تؤدى إلى تغيير التوازن التجارى لإتفاقية التجوال المحلى فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن وهو ما تم بالفعل وتم وروده بملاحظة سيادتكم حيث تم الإتفاق بين الشركتين على ترحيل المكالمات ونقل البيانات الغير مستغلة عن طريق الشركة المصرية للإتصالات خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ، والمتبقي من عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢٠ هو ما يخص المكالمات

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.

فقط بعد إستنزاله بقيمة الزيادة فى إستهلاك البيانات عن المتوقع خلال عام ٢٠١٩ حيث قد تم إستهلاك ما يخص البيانات خلال عام ٢٠١٩ بالكامل ونظراً لذلك فيقضى الإتفاق بترحيل (المبالغ الغير مستغلة) والإستفادة بها فى خدمات البيانات نظرا لزيادة الطلب عليها.والتى من المنتظر أن يتم الإستفادة من كامل هذه المبالغ طبقا للزيادة المضطردة فى حجم إستهلاك البيانات.

بالإضافة إلي ذلك تقوم الشركة بشكل مستمر بعمل العروض والحملات الترويجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة والمُمكنة التى من شأنها زيادة قيمة استهلاكات العملاء وتعظيم أرباح الشركة.

كما أنه جاري الحصول على موافقة كتابية من شركة إتصالات مصر على ترحيل ما تبقى من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

لم يتم الأخذ في الإعتبار قيمة المديونية المستحقة علي عملاء المحمول فاتورة (أفراد ، شركات) والبالغة في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٦٢,٩ مليون جنيه عند حساب القيمة المترتبة علي التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" .

الأمر الذي يلزم تداركه وإجراء التسويات المحاسبية اللأزمة والإفادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإن أرصدة عملاء المحمول (أفراد وشركات) مُكون لها مخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بنحو ٣١ مليون جنيه وقد رأت الشركة أن مبلغ الزيادة عن الرصيد المُكون غير جوهري ومن ثم فلم يتم تضمينه ضمن دراسة الإضمحلال في أرصدة العملاء المُعدة وفقا لنموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم "٤٧" والخاص بالأدوات المالية والذي سمحت الهيئة العامة للرقابة المالية بتأجيل إظهار أثره على القوائم حتى نهاية عام ٢٠٢١.

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيزة 12577، مصر.